

المبسوط في فقه الإمامية

[228] وأما الطرف فإن كان المتاع في طرف فيقول مائة منا قطن في هذا الطرف، فإنه جاز، وإن قال مائة منا قطن، فالطرف يكون زياد عليها فإن لم تكن مشاهدة فإنه لا يجوز إلا أن يكون ظروفًا لا يختلف بمجرى العادة فإنه يرجع إلى العرف، وكل ما ليس له عرف ولم يذكر في العقد ولم يشاهد فإنه يبطل العقد للجهل بذلك، إذا ثبت هذا فكل ما يحتاج لتمكين الركوب عليها فيكون على المكري، وكل ما يحتاج لتوطئة الركوب فإنه يكون على المكتري، وذلك مثل الحبل الذي يشد به الحمل والمحمل، فإنه يكون على المكتري والحبل الذي يشد بعضه في بعض، والوطاء الذي يكون فيه التبن فيكون فوق البلان (1) تحت المحمل فإنه يكون على المكتري. وأما ما يكون على المكري فالقنب والغير الذي يكون تحت القنب والقطام والحزام وشده وحبله وشيله وحطه، فأما شد المحمل فعلى من هو؟ قيل فيه وجهان أحدهما يكون على المكتري لأنه من جملة التوطئة، والثاني أنه يكون على المكري لأنه مثل الشد والرحل. وأما السوق نظرت فإن كان اكترى ليحمل عليها المكتري، أو ليركب هو عليها فإن السوق عليه. وإن اكترى لحمل المتاع فالسوق على المكري. فأما إن اكترى ليعمل عليها بأن يستقي عليها ماء أو يكون للحرث، فإن كان للسقي والدواليب فإنه يذكر بغل أو دابة أو حمار، ولا بد من أن يشاهد الدولا ب لأنه قد يكون خفيفًا وثقيلًا، ولا بد من ذكر المدة شهرًا وشهرين، أو يومًا ويومين، فأما إن كان للحرث فلا بد من مشاهدة الثور أو يذكر ثورًا قويًا من حاله وقصته، و أن يذكر الأرض لأنها يكون صلبة ويكون رخوة ولا بد من ذكر المدة. وإذا اكترى الدابة أو الجمل وجب أن يكون السير معلومًا ويقول كل يوم خمس فراسخ أو ستة، فإن لم يذكر نظرت، فإن كان في الطريق مراحل معروفة فإنه ترجع إلى العرف، وإن لم يكن مراحل في الطريق فإنه يبطل. _____ (1) البلان خ.